



الأسئلة المتعلقة بالسياسات العمومية

حول

مدى حضور مسألة البيئة في السياسات العمومية

المتعلقة بالطاقة

من المنتظر أن يستقبل المغرب مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة لمواجهة تحديات التغيرات المناخية هذه السنة بمراكش بعد ليما في 2014 وباريس في 2015.

فإذا كان لقاء ليما موعدا للتفاوض، ولقاء باريس موعدا للمقرارات، فأملنا أن يكون لقاء مراكش موعدا للمبادرة.

ولكي يتحقق ذلك على الصعيد الوطني - ليكون المغرب قدوة بحق - علينا أن نتوفر على استراتيجية وطنية متماسكة ومندمجة تدرج كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا يمر حتما عبر انخراط قوي وواعي واستباقي للدولة من خلال رؤية تنموية مستدامة.

فلمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، يتعين على بلادنا مضاعفة الإنتاج أربع مرات ما بين 2020 و2030، باعتماد خطة تزوج بين الطاقة الشمسية والريحية وغيرها من الطاقات المتجددة الواعدة في برنامج متكامل سيمكن من تعبئة استثمار يفوق 100 مليار درهم، وسيجنب بلادنا انبعاث 9.5 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا، بجانب خلق وظائف محتملة في قطاعات الطاقة المتجددة تفوق 23 ألف وظيفة في أفق 2020.

ويمكن اختصار الرهانات على المستوى الطاقى في إيجاد سبل لاستهلاك أقل يقلص من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وكيف لنا أن نضمن إنتاجا أفضل للطاقة مع الاستمرار في تعميم وتوسيع خدمات النقل والإضاءة والتدفئة وضمان الاستعمال الطاقى في مختلف الأنشطة الإنتاجية... وغيرها.

وعلى مستوى الرهانات البيئية، فقد قدرت انبعاثات المغرب من ثاني أكسيد الكربون الناتج عن المحروقات في 8.51 مليون طن سنة 2012 (بزيادة قدرها 4.56 في المائة عن سنة 2000)، موزعة حسب كل نوع من المحروقات على الشكل التالي: البترول 6.72 في المائة، والفحم 7.22 في المائة، والغاز الطبيعي 8.4 في المائة.

ويبدو أن قطاع إنتاج الكهرباء يتصدر نسبة المساهمة في انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة 7.36 %، متبوعا بقطاع النقل ب 9.27 %، والصناعة 7,14 %، وقطاع الخدمات ب 6.10 %، والاستهلاك الأسري ب 6.7 %، والاستخدام الخاص 4 %.

يتبين من هذه الأرقام أن قطاع الطاقة يتصدر القطاعات التي تساهم بحصة كبيرة في انبعاثات الغازات الدفيئة، لهذا يجب أن تتركز جهود المغرب في مجال الحد من هذه الانبعاثات، بشكل خاص، على هذا القطاع الطاقوي.

والأكيد أن المسار العام يتجه أكثر نحو الانتقال بشكل تصاعدي إلى إنتاج طاقات متجددة لتلبية احتياجاتنا من خلال استغلال الطاقة الشمسية والريحية والكتلة الحيوية (biomasse ...) كما يمكن استغلال طاقات متجددة أقل شهرة كالطاقة الحرارية بباطن الأرض وتوظيف قوة التيارات البحرية.

ويعتبر الانتقال الطاقوي حتميا لأن الموارد الأحفورية مثل النفط والفحم واليورانيوم ... تنفذ شيئا فشيئا، فيما الرياح والمياه وحرارة باطن الأرض، والشمس ... يمكن استغلالها كمصادر أكثر استدامة بصفاتها وقودا لا ينضب.

ومن مزايا الطاقات المتجددة أنها تتسبب في انبعاثات أقل من ثاني أكسيد الكربون ومن الغازات الملوثة. وهي تساعد في ذات الوقت

على ضمان أسعار مستقرة نسبيا لأنها تستغل موارد يمكن التنبؤ بها بسهولة.

لهذا أعد المغرب منذ سنة 2009 استراتيجية طاقية وطنية تركز على خمسة محاور أساسية، وهي: تطوير المزج الطاقى فى قطاع الكهرباء، وتسريع تطوير الطاقات انطلاقا من موارد متجددة، وجعل النجاعة الطاقية أولوية وطنية، وإنعاش الاستثمارات الأجنبية فى مجال البترول والغاز الطبيعي، وتعزيز الاندماج الإقليمي .

ومن المتوقع أن تمثل الطاقات المتجددة من مصدر ريحي وشمسي ومائي 2 ميغواط لكل واحد، فى أفق إنتاج بنسبة 42% من الطاقة الكهربائية فى سنة 2020 من مصادر متجددة. وسيتمكن مخطط المغرب للطاقة الشمسية، بعد استكمالها، من تفادي انبعاث 7.3 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا، بينما سيتمكن برنامج الطاقة الريحية من خفض 6.5 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويا .

الأ ترون معى، السيد رئيس الحكومة،

أن المغرب، بتوفره على واجهتين بحريتين ممتدتين على طول 3500 كلم يتوفر على قدرة عالية لاستكشاف مؤهلات طاقية واعدة، فى إطار المزج الطاقى، والمتمثلة فى الطاقات البحرية.

ونلاحظ للأسف قصورا حادا في استغلال إمكانات إنتاج الطاقة الريحية في المجال البحري وكذا استغلال التيارات البحرية المنتجة للطاقة؛ والتي لديها ميزة كونها ثابتة من حيث الإنتاج.

نحن حقا بحاجة إلى تماسك في خياراتنا الوطنية على المدى البعيد من خلال الاعتماد على الخلايا الكهروضوئية، وطاقة الرياح، والطاقة في المجال البحري... ودعم الصناعات المبتكرة، البحث والتطوير، والشراكة.

وهنا تظهر أهمية المؤسسة الجامعية والبحث العلمي، الذي علينا توجيهه ودعمه لكي يولي اهتماما خاصا لبعد التنمية المستدامة والطاقة والبيئة من خلال تركيزها على أربعة محاور للأبحاث تتجلى في الطاقة والماء والبيئة والمواد المحلية والصناعة الغذائية والتنقل الحضري.

ومن الواضح أن هناك إرادة سياسية راسخة لضمان مستوى عال من الاندماج الصناعي في المسالك الجديدة للطاقات المتجددة الشمسية والريحية، من خلال إنشاء عدة مؤسسات للبحث والتكوين مثل (معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة، والتجمع الصناعي للطاقة الشمسية بالدار البيضاء، لكن علينا مضاعفة الجهد لاستكشاف أنماط جديدة وتشجيع الابتكار والخلق وربطه بقطاع التشغيل لامتناس البطالة.

فعلينا استغلال الصلة بين الأزمة الاقتصادية والأزمة البيئية،
لنكون فاعلين.

ووفقا للأمم المتحدة، فمن المتوقع أن تخلق في قطاع الطاقات المتجددة
أكثر من 20 مليون وظيفة في العالم في أفق سنة 2030. وفي
المغرب، تقدر الوظائف المحتملة التي يمكن أن تخلق في أكثر من
23 ألف وظيفة في عام 2020. وجدير بالذكر أن قطاع الطاقات
المتجددة يمثل سوقا عالميا ضخما بـ 270 مليار دولار في عام 2012.

نفس الاستنتاج يسري على التحديث الطاقى في القطاع العقاري،
حيث يفتح تأهيل بنايات وتحسين منسوبها الطاقى سوقا ضخمة
إذا ما بذلت الدولة مجهودا لدعم القطاعات المرتبطة بالتحديث
الطاقى في المباني العمومية أساسا وفي السكن.

ففي فرنسا، تؤكد أن مليون أورو مستثمرة في قطاع الطاقة المرتبط
بتحديث المباني يخلق فرص عمل مضاعفة 4 مرات مقارنة مع
مثيلتها المستثمرة في قطاع الغاز المنزلى. فقطاع الاقتصاد الأخضر
بإمكانه خلق فرص عمل وفيرة، كما يسمح بالاستفادة من خلق
فرص عمل محلية لفائدة الشركات المحلية وباستخدام المواد الخام
المحلية.

وعلى السياسات العمومية للدولة دعم هذه الدينامية من خلال تشجيع إنشاء وحدات جهوية مبتكرة في المعاهد العليا للتكنولوجيا.

وهنا لا بد من التذكير بالرهانات الأساسية التي نعتبر أن علينا رفعها لكسب رهانات الاقتصاد الأخضر، واستحضار الرهانات البيئية في السياسات الطاقية، وتمثل أساسا في محاصرة النقائص في مجال الحكامة المؤسسية، حيث نسجل أن:

• تعدد القطاعات الوزارية المتدخلة في تصور وإعداد السياسة الوطنية المرتبطة بالتغيرات المناخية (الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة، والوزارة المنتدبة المكلفة بالماء، ووزارة اعداد التراب الوطني والتعمير، ووزارة الطاقة والمعادن، ووزارة الداخلية، والمندوبية السامية للغابات ومحاربة التصحر) وتداخل اختصاصاتها وتشتت سياساتها القطاعية يحد من فعالية السياسات العمومية في هذا المجال، ويجعل إشكالية التنسيق والتكامل والفعالية قائمة بحدة.

• ضعف الدعم المؤسسي، وخصوصا في مجال توفير الموارد المادية والبشرية الضرورية للملائمة والتأقلم مع المتغيرات المناخية، يحد من فعالية السياسات العمومية،

• ضعف آليات التنسيق ما بين القطاعات الوزارية المعنية بالتغيرات المناخية، وخصوصا اللجنة الوطنية حول التغيرات المناخية، والطابع غير الملزم للقرارات التي تتخذها يشتمل الجهد الحكومي ويحد من فعاليته،

• ضعف إشراك المؤسسات الجامعية وإعادة توجيه المقررات الجامعية العلمية والتقنية؛ والتعاون الأكاديمي نحو هذه القطاعات الواعدة.

إن تطوير البحث العلمي وتكوين المهندسين في مجال الطاقات المتجددة يساعد إلى حد كبير في تخفيض التكاليف في سلاسل الإنتاج أفقيا وعموديا، فأثمنت التجهيزات الطاقية انخفضت بمستوى الضعف خلال عشر سنوات. وهنا تظهر أهمية الإرادة السياسية قبل تحويله إلى طموح صناعي يعتمد تقنيات متكاملة وإلى مشاريع وتقنيات جديدة.

ويتعين بالموازاة اعتماد ترسانة قانونية ملائمة، وإصدار النصوص التطبيقية الخاصة بالكيفيات التقنية والمالية للربط بالشبكة الكهربائية، وبكيفيات التسويق والنقل وتصدير الطاقة الكهربائية المنتجة انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة (المادتان 26 و 29 من القانون رقم 09.13)؛

كما يتعين دعم الجهد التشريعي بسياسات مالية وضريبية محفزة. فمن المتوقع أن تحدث الدولة ثورة ضريبية بالمعنى الحقيقي، لكي نستطيع الانتقال حقا أن مفهوم "الضريبة الخضراء" التي تفرض ضرائب على إحداث وقع بيئي سلبي، وعلى استغلال الموارد الطبيعية والطاقية.

إن التكيف مع هذه التحديات الطاقية والبيئية، يدعونا كذلك إلى تغيير في عقليتنا، وعلى الدولة أن تشجع وتعزز هذه النقلة النوعية : فهناك حاجة إلى الاشتغال على أنماط الاستهلاك. وعلينا الانتقال تدريجيا إلى مجتمعات مخفضة من انبعاثات الكربون، مع كل ما يمثله هذا من تقوية التضامن الدولي، لتطوير اقتصاد عالمي مقتصد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ويتم تحديد الأولويات في هذا المجال من منطلق تشجيع اعتماد حلقات توزيع قصيرة باعتبارها أقل تلويثا. وهذا يحيلنا على خطط لوجيستكية للنقل الجهوي ولتوزيع البضائع والتنقل الغير المكلف بيئيا... وعلى التنسيق الجيد بين القطاعات الوزارية.

ويتعين كذلك تغيير سلوكياتنا كمواطنين من خلال تعزيز السلوك المدني ... والحرص على الانتقال إلى اقتصاد قائم على الحاجة *besoin* من خلال تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد استخدام بدل استعمال مرتبط بامتلاك الأشياء (على سبيل المثال امتلاك سيارة أو دراجة واستخدامها إلا نادرا مع تعزيز استخدام وسائل النقل العام واستخدام السيارات بطريقة أكثر إيجابية *co-voiturage*... الخ).

وسوف تتطور الخدمات، وخصوصا الحضرية منها إلى خدمات تأجير عند الحاجة، أكثر منها إلى نزوات تملك مكلفة بيئيا واقتصاديا واجتماعيا.

وعلى الدولة أن تحرص على أن تشرح هذه الرهانات وتوضح للمواطنين سبل تغيير السلوكيات الفردية والجماعية في ارتباطها مع الرهانات الطاقية، منذ أولى مراحل طفولتهم. وهذا يعني، أن على المدرسة لعب دورها كاملا في هذا المجال، وعلى الإعلام العمومي مواكبة هذه التحولات النوعية وتوجيهها نحو سلوكيات صديقة للبيئة.

فنحن حقا ننتقل من عصر الوفرة إلى حقبة الندرة في إدارة الموارد الطبيعية والطاقية...

ويبدو أن التكنولوجيا والعلوم والابتكار من القضايا المرتبطة أساسا بإنتاج مصادر طاقة جديدة، ولكن القضية الجوهرية مرتبطة بالجهد المبذول من طرف المواطنين عن طريق تسهيل التواصل وتعزيز مبادرات بسيطة تعزز المقاربة التشاركية وسياسة القرب. وللدولة كذلك دورها على هذا المستوى لتشجيع المجتمع المدني والمجالس الترابية في هذا الاتجاه.

وهذا ما سيمكننا حقا من الحديث عن تحول حقيقي في سلوكياتنا الفردية والجماعية من أجل نجاعة طاقة حقيقية!